

وصفة انفتاح جديدة بطعم الحاجة ولون "البريستيج"

المصارف الإسلامية بين الإعلان والرهان... من هنا مرت منافستها «الخاصة»

على ناحية كل شارع أو تقاطع تزدحم دلالات التحول، لوحات إعلانية تحمل إلينا في كل يوم جديد من منتجات مرحلة اسمحوا لنا أن نسميها مرحلة استدراك النواقص، وتوطين لوازم طالما غابت عنّا وعن ثقافتنا، نحن المفعمين بالحصريّة وتعليمات المنع. بالأمس كانت المصارف الخاصة، التي صنفاها كمصطلح في خانة ما يقارب في بغضائه الكفر الاقتصادي، لكنها حظيت بفلسفة وفتاوى جديدة، ودخلت السوق كمكونات جديدة للاقتصاد السوري، وبعد ذلك كُنّا على موعد ربما مفاجئ أو على الأقل أسرع زمناً مما كان متوقّماً، مع شركات التأمين الخاصة، بعد حصريّة منقطعة النظر، واحتكار السوق من قبل شركة واحدة وحيدة، لعقود من الزمن، هي مؤسسة التأمين السورية، وها هي الآن تتحول إلى شريك في كعكة تتقاسمها مع حوالي عشرة شركاء.

ها نحن اليوم أمام وقائع جديدة، ترصد إصراراً بدرجة ما، في أروقة القرار الاقتصادي، على تأكيد السعي باتجاه إتاحة مساحات واسعة للأبعاد الجديدة التي اقتضتها مفردات التحول، وتوطين أدواتها، فقد وصلنا إلى تخوم المصارف الإسلامية، حيث الحلقة اللازمة من حلقات الإصلاح، وإعادة ترتيب الأدوات التتموية.

مصارف إسلامية في دمشق، ولاحقاً في باقي المحافظات السورية، هي وقائع قد لا نملك إلا أن نحتمي بها كمتغير، أو كجديد في أفق التعاطي مع الذات الاقتصادية والأعمال، والتسمية و.. وإلى آخر سلسلة المصطلحات التي تلخص الأهداف والغايات ولعل الغاية في الاقتصاد تبرر الوسيلة. لكن على الرغم من احتقائنا بالنفحة الإسلامية في سوقنا المصرفية تعالوا نسأل: هل ثمة إضافات تموية ستتحقق، وهل من جديد ستضيفه على ما أضافته المصارف التقليدية، التي بدت منقطة بسمة «الربوية» التي توطّرها قليلاً في مجتمع ذي ثقافة منبعها الأساسي التراث؟

دغدغة التراث

الأوساط المصرفية السورية منشغلة هذه الأيام، بتحضير أماكن لاستضافة، مؤسستين مصرفيتين إسلاميتين، بعد أن أنجزت مراسم الاستقبال لهما، وهما بنك الشام الإسلامي وبنك سورية الدولي



تكفي جولة سريعة في شوارع دمشق، لتؤكد أن شيئاً ما من الوزن الثقيل ربما قد تغير، لعل من الممكن إدراجه تحت عنوان «الانفتاح»، ويا له من مصطلح أخذ أبعاده بالطول وبالعرض بعد طول تقوقع، فكان وقع «الانفتاح» صاحباً على ما يبدو.

المصارف التقليدية غير مرغوب بها كثيراً لأنها «ربوية»



اعتبار أن الطلب على الإسكان مرتفع هنا في السوق السورية، وقد يكون من المفيد اقتباس بعض الشروحات التي نشرتها هذه المصارف إعلانياً تمهيداً لمنتجها الجديد.

إذ توضح إحدى النشرات أن الإجارة التمليلية أو المنتهية بالتمليك من الأساليب الجديدة المطبقة في البنوك الإسلامية، وهي تتميز بكون البنك لا يقتني الموجودات والأصول انطلاقاً من دراسة السوق والتأكد من وجود رغبات لها بل إنه يشتريها استجابة لطلب مؤكد من أحد عملائه لتملك تلك الأصول عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك.

وعليه فإن تلك الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الإجارة كما هي الحال في الإجارة التشغيلية وإنما تنتقل إلى ملكية المستأجر. ويحسب البنك الأجرة الإجمالية غالباً على أساس تكلفة الموجودات بالإضافة إلى ربحه وتقسط الأجرة بعد ذلك على فترات يتفق عليها كما نجد في الواقع العملي صورتين أساسيتين يتم بموجبهما تمليك العين ومنفعتيها للمستأجر في نهاية مدة الإجارة المحددة وهما:

الصورة الأولى: عقد إيجار مع الوعد بهبة العين المستأجرة عند الانتهاء من إيفاء جميع الأقساط الإيجارية على أن تكون الهبة بعقد منفصل.

الصورة الثانية: عقد إيجار مع وعد ببيع العين المستأجر مقابل مبلغ (رمزي أو حقيقي) يدفعه المستأجر في نهاية المدة بعد سداد جميع الأقساط الإيجارية المتفق عليها.

الخطوات العملية للإجارة التمليلية:

1 - عقد شراء الموجودات:

البنك: بناء على رغبة العميل لعقد إجارة منتهية بالتمليك، يقوم البنك بشراء العين من البائع وتملكها ويدفع الثمن المطلوب. البائع: يوافق على البيع ويوقع الفاتورة ويتفق مع البنك على مكان التسليم.

2 - تسليم السلعة وتسلمها:

البائع: يسلم العين المبيعة إلى البنك مباشرة أو إلى أي جهة أو مكان يتفق عليه في العقد.

الإسلامي. البنكان يحملان للسوق سلّة حافلة بالوعود التي يمكن استخلاصها من السباكة الدعائية المتقنة فعلاً لأجدة العمل المزمعة في السوق.. سيارات، إسكان، مهن، عقارات، تجارة، صناعة، قروض صغيرة، وكل ما يخطر بالبال، في واجهة عرض بدت كبيرة نسبياً. معززة برؤوس أموال غزيرة، لا تخلو من رائحة نפט الخليج على خلفية الفورة ورحلة البحث عن مطارح استثمارية في الخارج، تتسع لفوائض السيولة التي طفحت في بلدانها حتى التخمة.

احتقت الحكومة، كما الإعلام، بالوافدين الجدد للاستثمار على الطريقة الإسلامية، إلا أن اللافت كان الاحتفاء الشعبي الذي حظي به النمط المصرفي الذي امتزج حديثاً في قوام السوق هنا. ويبدو أنه علينا قبل أن نبحث في شكل الدعم المفترض من هكذا احتفاء وجوهرة، أن نعرف الطريقة التي نعاير فيها مردّ حالة التصفيق الحارّ الذي رافق دخول أداتي الصيرفة الإسلامية إلى سوقنا؟

باعتمادنا أن في المسألة ما يتعدى ثقافة المجتمع وتراثياته، مع أنها هي الاعتبار الأكثر حيوية في الموضوع، فالمصارف التقليدية، موسومة بسمة الربوية وهي سمة بغيضة في العرف الاجتماعي والتراثي في مجتمع كمجتمعنا، حتى ولو كانت بعيدة عن حدود الربا الفاحش. المهم أن في المسألة ما يتقاطع مع شكليات الربا، وبالتالي سيأتي الرفض، والبديل الطبيعي كان المصارف الإسلامية، التي لقيت عمليات الاكتتاب على أسهمها إقبالاً منقطع النظير وصل في أحدها إلى 360% من إجمالي الأسهم المطروحة للاكتتاب العام!!

إلا أن اتساع شريحة المؤيدين، أو المستقبليين لطلائع الصيرفة الإسلامية، يؤكّد أن في الموضوع ما هو أبعد من مجرد حكاية الربا ومطابقة أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد نستطيع هنا أن نجزم من خلال متابعتنا الميدانية، أن كثيرين فهموا أن المصارف الإسلامية هي «تكايا» ستوزع الهبات على الراغبين، وجمعيات خيرية أتت لمساعدة المحتاجين!! أما الأكثر ثقافة وديناميكية بقليل ممن هلّلوا وصفّقوا، فقد فهموا أن المصارف الإسلامية ستمنح قروضاً بلا فوائد، بما أنها ترفض مبدأ الربا، وبالتالي «حلّوا» أزرار جيوبهم ملئها مالاّ مما «لن يرتب» أي تبعات مادية إضافية.

هي الثقافة المنقوصة إذاً حشدت مدّاً شعبياً، لا نعتقد أنه سيفيد المؤسسات الإسلامية الجديدة، أكثر مما سيكون عبئاً عليها، لأن قوامه في سواده الأعظم ممن لا تؤهلهم إمكاناتهم المادية على التفاعل عبر رأس المال، بل هم بحاجة إلى تفعيل في الساحة التسمية، ويحتاجون إلى عمل الكثير ليتحولوا إلى أدوات من الممكن أن تؤدي مهمة ما ولو صغيرة.

تكايا الأحلام الموعودة!!

حتى الآن لم نوفّق في إطلاق حملات التوعية الكافية لخلق وعي شعبي - جماهيري بحقيقة أدوات الانفتاح الجديدة. فالتأمين يشبه القمار، كما جاء في نتائج أحد استبيانات هيئة الإشراف على التأمين، والمصارف التقليدية مصارف غير مرغوب في مبدأ عملها لأنها ربوية في نظر شريحة كبيرة، والمصارف الإسلامية بيوت تمويل مجاني «على البارد المستريح»!! هكذا تلقّى معظم شارع العوام السوري مفاهيم منتجات الإصلاح الجديدة، إذاً الوعي غير مكتمل بعد وبحاجة إلى المزيد من العمل لتغييره نوعاً ما.

دعونا ونحن هنا، وبعيداً عن لغة المحاضرات، نوضح بعض الحقائق التي يبدو أن على الجميع وممن يعلمون إيضاحها، وممن لا يعلمون فهمها وإتقان معانيها، وذلك كي لا نسلب المصارف التقليدية حقها وحصتها، ثم كي لا نضلّ ونغرّر ونضع المصارف الإسلامية أمام تحدي قائمة مطالبات شعبية لا تبدو مستعدة لها، ولا يعقل أن تكون مستعدة للاضطلاع بها. فالمصارف الإسلامية أيها السادة مؤسسات مصرفية كما المصارف التقليدية شريك يقدم المال، ممول يستمر بالنقد، فقط الذي يتغير هو سبيل الوصول إلى الهدف الذي هو تنمية رأس المال. فالمصارف التقليدية تختصر المسافات بعقد تمويل لفاء فائدة معلومة يجري الاتفاق عليها، بينما المصارف الإسلامية تعتمد مبدأ المراجعة والمتاجرة والإجارة التمليلية، لكن في المحصلة كما يقال «كلّ الدروب تؤدي بنا إلى غاياتنا».

قبل أن نمضي بعيداً

ولا بأس أن نقف قليلاً عند الإجارة التمليلية كمنتج بدأت المصارف الإسلامية بالترويج له، على



على سبيل الهبة أو حسب الوعد .
المستأجر: تنتقل ملكية البيع إليه .

وكما هو واضح في الإعلان، المثال، أن المصرف الإسلامي يشتري المسكن لطالبه، ويقسط له ثمنه مضافاً إليه الربح المعلوم، وتؤول إجراءات الفراغ تحت مسميات التنازل أو الهبة .
بينما تبدو المصارف التقليدية أكثر مباشرة في التعااطي... المبلغ مقابل فائدة محسوبة ولعلّه علينا أن نستنتج هنا أن الطريقتين تؤديان الغرض ذاته وبالتكاليف ذاتها، والذي اختلف هو الوسيلة التي تتماشى في حيثياتها مع أحكام الشريعة الإسلامية أولاً وتخالفها .
الشيء ذاته يسري على مفهوم المربحة والمتاجرة، والتمويل بالمربحة والتمويل بالمضاربة و... إلى آخر السلسلة مع فارق أن المصرف الإسلامي شريك في الخسارة كما الربح .

مطرح للرهان؟

المهم الآن أن نعرف هل ستحتضن المصارف الإسلامية الجديدة بوتائر أداء أفضل؟ وهل ستكون مساهمتها التتموية أكبر من نظائرها التقليدية؟؟
القائمون على إدارة المصارف الإسلامية من جهتهم بدؤوا متفائلين إلى حدود كبيرة بمستقبل أداء مصارفهم، لأن مصارفهم ستكون صاحبة الحصص الكبرى من السوق السورية، باعتبار أن السوق متعطشة للتعامل بأدوات الصيرفة الإسلامية، وأن هذه السوق التي تضم أكثر من 20 مليون نسمة معظمها من سكان الشارع الإسلامي، ستكون مجالاً رحيماً للأداء والعمل التتموي .
وترى مصادر المصارف الإسلامية، بل تؤكد، أن مصارفهم استطاعت وستستطيع أن تعيد جزءاً كبيراً من أموال كبيرة كانت مكتنزة وخارجة عن دورة النشاط الاقتصادي، كما أنها بوابات جديدة أمام أصحاب المهن والحرف الصغيرة والمزارعين للحصول على مصادر تمويل مشاريعهم المنتظرة .
لكن في المقابل يرى خبراء محايدون أنه لا يمكن التعويل على حالة القبول الاجتماعي للمصارف الإسلامية، على أنها ستكون الأداة الأمضى في ممارسة الصيرفة في إطارها التتموي الحقيقي . كما يرى آخرون من الخبراء أن ثمة نقاط ضعف تعتري منظومة العمل المقررة لعمل المصارف الجديدة، قد لا يكون أقلها عدم إنجاز مقاييس ومعايير مالية موحدة وهي ما يلزم لإدارة المؤسسات المالية وليست خيارات للدراسة، هذا فضلاً عن عدم توفر جو رقابي مساند من قبل الجهات النقدية الوصائية .
إذاً مازال أمام هذه المصارف بقيةً للانخراط الحقيقي في الفعل التتموي، وما زال أمامها قائمة مطالب يجب أن تُجاب أولاً ليصار فعلاً إلى زجّها في الحراك الاقتصادي بالشكل الذي يوازي مهرجانات الترحيب التي أقيمت لأجلها .

البنك: يوكل البنك عميله لتسلم المبيع ويطلب منه إشعاره بوصول المبيع مطابقاً للمواصفات المطلوبة .

3- عقد الإجارة:

البنك: يؤجر البنك العين لعميله بصفته مستأجراً ويعدّه بتمليكه العين إذا وفى جميع الأقساط الإيجارية (وعد بالهبة أو وعد بالبيع بسعر رمزي أو حقيقي)
المستأجر: يدفع الأقساط الإيجارية في الأجل المحددة المتفق عليها .

4- تملك العين:

البنك: عند انتهاء مدة الإجارة وإيفاء المستأجر جميع الأقساط المستحقة يتنازل البنك عن ملكيته للعين لصالح المستأجر

هل ستكون مساهمة
المصارف الإسلامية
في التتموية أكثر من
المصارف التقليدية؟